الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

تقرير وفد بعثة الشبكة للمغرب

تموز ٢٠١٥

قامت الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات بزيارة ميدانية للمغرب عشية الإنتخابات المحلية الجهوية وبعد انتخابات النقابات مباشرة في إطار نشر أهدافها وبناء علاقات مع كافة المعنيين في قضايا الإنتخابات والديمقراطية والتحضير لمتابعة الإنتخابات التشريعية في ٢٠١٦.

في هذا الإطار، قامت الشبكة العربية بارسال وفد مصغر من ممثلين عن ثلاث من أعضائها، المرصد العالم العربي للديمقراطية والإنتخابات (فلسطين)، وجمعية الشفافية الكويتية و الجمعية اللبنانية لديمقراطية الإنتخابات وذلك لعقد مجموعة من الإجتماعات واللقاءات مع عينة من المعنيين والمنخرطين في الشأن الإنتخابي من وزارة الداخلية (الهيئة المسؤولة عن تنظيم وإدارة الإنتخابات)، والمركز القومي لحقوق الإنسان (الجهة المعنية بمراقبة الإنتخابات) ونقابات وأحزاب سياسية، ومنظمات مجتمع مدني.

حرصت الشبكة على التعاون في هذه البعثة مع جميع الأطراف السياسية المعنية في العملية الإنتخابية من أحزاب موالاة ممثلة في البرلمان والحكومة، وأحزاب معارضة ممثلة في البرلمان وأحزاب غير ممثلة. كما تضمنت اللقاءات منظمات غير حكومية كمؤسسات حقوق إنسان مختلفة، ومنظمات نسائية، ومنظمات تعنى بالشأن الإنتخابي بشكل مباشر. كما كان للنقابات حصة كبيرة من اللقاءات حيث تم لقاء مجموعة منها في كل من مدينة الرباط والدار البيضاء.

تضمنت الزيارات التي قامت بها البعثة الجهات التالية:

- المنظمة الديمقراطية للشغل
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- حزب التقدم والإشتراكية
- الإتحاد الإشتراكي
- حزب العدالة والتنمية
- الجهة المنظمة للإنتخابات في وزارة الداخلية
- جمعية عدالة
- حزب النهج الديمقراطي
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
- مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية
- الكونفيديرالية الديمقراطية للشغل
- جمعية الشفافية المغربية
- فديرالية اليسار
- الحركة الديمقراطية للمساواة

تمحورت هذه اللقاءات حول فهم وموقف الأطراف المعنية:

- للأنظمة الإنتخابية الجديدة خاصة التي تم إقرارها مؤخراً
- الإصلاحات التي أدخلت على القوانين إضافة للإصلاحات المطلوب العمل عليها
- التحضيرات للعملية الإنتخابية التي ستجري في الرابع من أيلول ٢٠١٥
- تقييم لمجريات انتخابات النقابات التي جرت مؤخراً في تموز ٢٠١٥
- دور منظمات المجتمع المدني في العملية الإنتخابية ومجرياتها

خلال الزيارات، برزت مجموعة من الملاحظات الأساسية تركزت حول الانتخابات النقابات التي جرت في الثالث من حزيران ٢٠١٥ والمراسيم الناظمة للإنتخابات والتي حتى تاريخ البعثة كانت لم تزل قد نشرت في الجريدة الرسمية. يتضمن هذا التقرير مجموعة من الملاحظات التي تم تسجيلها بحسب رأي الأطراف التي تم لاقاءها، إضافة لمجموعة من الملاحظات والمشاهدات التي دونها فريق البعثة من منظار المعايير الدولية للإنتخابات ومعايير الإصلاح الإنتخابي في العالم العربي (الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات) والمرتبطة بالمراسيم والقوانين الناظمة للإنتخابات، والتحضير للعملية الإنتخابية إضافج لمشاركة المجتمع المدني في كافة مراحل العملية الإنتخابية.

إختتمت الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات البعثة بورشة عمل حضرها جميع الأطراف التي تم لقاءها والتي تمت دعوتهم خلال الزيارات، للتأكد من خلق نقاش عام ومفتوح حول دور الشبكة وهدف زيارتها، وأهمية دورها في دعم العملية الديمقراطية، إضافة لعرض بعض من الملاحظات التي تم وضعها خلال هذه الزيارة. كما تم عرض ورقة بحثية حول العملية الإنتخابية في المغرب وتأثيرها على التطور الديمقراطي، والتي تناولت المراحل الإصلاحية المختلفة التي تم إدخالها في المغرب وأثرها على عملية المشاركة الديمقراطية.

بعض من الملاحظات التي تم تسجيلها خلال هذه الزيارات جاءت على الشكل التالي

<u>في تنظيم الإنتخابات:</u>

- عبر البعض عن شكهم في مصداقية ونزاهة الإنتخابات النقابية بسبب تأخر صدور إعلان النتائج من قبل الجهة المنظمة أكثر من ٢٠ يوم بعد انتهاء يوم الإقتراع.
- عدم وجود رقابة جدية على أصحاب المؤسسات والمصالح، وذلك من خلال عدم التصريح عن جميع العمال وتسجيلهم في وزارة العمل مما قد يؤثر على نتائج الإنتخابات (في ما خص إنتخابات النقابات). عبر عن هذه الملاحظات معظم المؤسسات النقابية التي تم لقاءها باعتبارها خطوة تؤدي إلى ضرب الديمقراطية في العمل النقابي وبالتالي التأثير على فعاليته.

- تأخر صدور عدد من المراسيم الناظمة للإنتخابات حتى شهر تموز ٢٠١٥ أي أقل من شهر على تاريخ الإنتخابات المحلية والجهوية، الأمر الذي اعتبره الكثيرون غير مطابق للمعايير الدولية المتعارف عليها، والتي تقضي بصدور كل القوانين والمراسيم خلال مهلة أقصاها ستة أشهر قبل موعد الإنتخابات.

- كانت مشاركة المجتمع المدني فاعلة في عملية مناقشة القوانين والإصلاحات كما كان لها أيضاً الدور الفاعل في متابعة مجريات الإنتخابات ومراقبتها، الشيء الذي ظهر بشكل واضح من خلال أعداد المنظمات المشاركة في عملية المراقبة وعدد المراقبين المهتمين الذين هم حالياً في طور التدريب والتحضير لها.

- لحظت القوانين الجديدة ٢٧٪ كوتا نسائية في المقاعد الإنتخابية مما سيؤدى إلى رفع مشاركة هذه الفئة وتعزيز دورها. لكن عبر البعض عن الحاجة لرفع هذه النسبة وتطوير الآلية لمشاركة أعلى للمرأة في القوائم وعدم حصرها في المقاعد.

- ضرورة إعادة النظر في الحصص التمويلية التي تقدمها الدولة للكتل والمرشحين والتي ما زال هناك بعض اللغط حولها بحسب تعبير عدد كبير من الجهات التي تم لقاؤها. عبر البعض عن ضرورة أهمية هذا الجانب من العملية الإنتخابية خاصة لما له من تأثير على ضمان التساوي في الفرص والتأكد من تأمين مشاركة ديمقراطية حقيقية بعيدة عن أي تأثيرات أو تدخلات.

- ضرورة تعزيز آليات مراقبة الإنفاق الإنتخابي والتي لا تزال غير مفعلة كما عبر البعض وذلك لضمان عدم التأثير على نتائج الإنتخابات وإعطاء فرص متساوية للمرشحين والقوائم بعيداً عن الضغط المالي.

- ضرورة إعادة النظر في صلاحيات المجالس الجهوية المنتخبة من حيث التقرير والإنفاق وإقرار الموازنات والصرف، حسب تعبير البعض خاصة أن معظم هذه القرارات تندرج تحت صلاحيات المحافظين المعينين من الوزارة مباشرة. ربط المعلقين على هذا الموضوع هذه القضية بالصلاحيات التي يجب إعطائها لمثل هذه الجهات (المجالي المحلية والجهوية) التي هي منتخبة مباشرة من الشعب وتملك أعلى شرعية.

بعد تدوين جميع المشاهدات خلال الجلسات التي قامت بها البعثة مع مختلف الأطراف، وبعد اضطلاعها على القوانين والمراسيم الناظمة للإنتخابات ومراحل إقرارها، قامت بوضع مجموعة من الملاحظات والتي تهدف إلى تتحسين وتطوير مسار العملية الإنتخابية وتطابقها مع المعايير الأساسية والدولية للإنتخابات والتي من شأنها تعزيز المشاركة الديمقراطية. جاءت الملاحظات كالتالي:

- تعزيز متابعة الإعلام الإنتخابي وتفعيله لضمان فرص متساوية للمرشحين والإئتلافات والتأكد من عدم خلق خلل يؤدي إلى التأثير مباشرة وغير مباشر على آراء وخيارات المواطنين المشاركين. كما يتضمن هذا الجانب موضوع رفع مستوى الوعي عند الناخبين حول العملية الإنتخابية والإعلان عن أي تعديل أو إضافات أو تغيير في ما هو المعتاد في الإنتخابات، وذلك للتأكد من صحة مشاركة الجميع. أضف لذلك دور الإعلام والذي قد يساهم بشكل كبير على رفع نسبة المشاركة الفعلية في العملية الإنتخابية.

- إعتماد السجل المدني لتسجيل الناخبين، وليس الانتخابي، وذلك لضمان مشاركة أعلى وأفعل لجميع المواطنين. حالياً، يجب على كل من المواطنين الذين فد بلغوا السن القانونية التأكد من وجود أسمائهم في القوائم الإنتخابية والتسجيل مجدداً ليحق لهم المشاركة في الإنتخابات. لذلك قد يكون اعتماد السجلات المدنية والتي تقوم بتحديث نفسها تلقائياً لتضمين جميع من بلغ السن وحذف كل المتوفين أو المحرومين من حق إنتخاب. في الجانب الإيجابي لهذه الملاحظة، تم فتح باب التسجيل الالكتروني مما في دوره رفع من نسبة المتسجلين وبالتالي نسبة المشاركة.

- سمح القانون الحالي للإنتخابات في المغرب بتشكيل إئتلافات إنتخابية وليس حصرها بحزب وحيد الشيء الذي يعطي فرصة أكبر للناخبين في إختيار ممثلين مختلفين ضمن ائتلاف واحد.

- حالياً، المجلس القومي لحقوق الإنسان هو الجهة المعنية باعتماد الهيئات المحلية والدولية لمراقبة الإنتخابات وفي الوقت نفسه مسؤولة عن مراقبة العملية الانتخابية نفسها، الشيء الذي قد يعتبر تضارب في المصالح. لذلك هناك حاجة لإعادة النظر في هذا الدور للتأكد من ضمان حيادية واستقلالية عملية مراقبة الإنتخابات وقدرتها على لعب دورها الحقيقي والفعال من دون أي تأثيرات.

- تعتبر خطوة إعتماد كوتا ٢٧٪ للنساء في الإنتخابات المحلية والجهوية مهمة وعامل أساسي لرفع مشاركتها في العملية السياسية. لذلك قد يكون من المفيد أن يتم إدخال آليات (كوتا أو غيرها) تسعى لتحفيز مشاركة الشباب، لضمان رفع نسبة الناخبين وإشراك هذه الفئة بالعملية السياسية والديمقراطية بطريقة مباشرة وأكثر فعالية.